الفصل الرابع

الموقف العربى من قضية حقوق الإنسان

إن الاتجاه العام لدى معظم المفكرين العرب والأجانب يشير إلى اتفاقهم على أن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق تخلفا ليس فقط بالنسبة لحقوق الإنسان بل، وأيضا بالنسبة للتطور الديمقراطى بوجه عام، هذا فضلا عن واقع التخلف الاجتماعى والاقتصادى السائد فى المنطقة إذا استثنينا قطاعات هامشية فى بعض الدول العربية..

والسؤال الذى يفرض نفسه على كل باحث هل هناك عوامل ثقافية أو تراثية أو عوامل ترتبط بالشخصية القومية تجعل مثل هذا التخلف قدرا محتوما على المنطقة العربية؟ أم أن ذلك مرجعه مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعى؟ أم أن سبب ذلك أن قطاعات معينة فى المجتمع، وبخاصة قطاع النخبة والمثقفين، لم يقم فى المنطقة العربية بالدور الذى يقوم به نظراؤه فى مناطق أخرى من العالم. ويتساءل البعض على سبيل المثال ألا يوجد فى العالم العربى جورج واشنطن يقود حركة الاستقلال ولا يتحول إلى حاكم مستبد! ألا يوجد فى العالم العربى إبراهام لنكولن يحرر العبيد من أسر الفكر المتخلف ويقود حركة للتنوير! ألا يوجد ميجى عربى ينطلق ببلاده فى نهضة صناعية عملاقة! ألا يوجد جان مونيه أو روبرت شومان عربى يدعو للوحدة بلا تطلع لزعامة! وهكذا تتردد على الأذهان قائمة من الأسماء بما فى ذلك أسماء شخصيات مثل غاندى ونهرو

أو حتى ليوبولد سنجور ونيريرى اللذان تنازلا عن السلطة بوعيهما وإدراكهما لضرورة التغيير. ولعل التساؤل الآخر المطروح ألا توجد فى العالم العربى نخبة مستنيرة على غرار ما يحدث فى باكستان أو أندونيسيا أو ماليزيا تدرك أبعاد القضية الوطنية، تعمل من أجل تحقيق الانطلاق الصناعى والتقدم الاقتصادى، وتضع الأولويات الصحيحة، وترسم معالم للديمقراطية حتى وإن كانت غير كاملة. وبالطبع إن طرح أسماء معينة من مناطق عدة يمكن أن يقابلها طرح أسماء عربية مثل عبد الرحمن الكواكبى، محمد عبده أو رفاعة رافع الطهطاوى فى العصر الحديث أو صلاح الدين الأيوبى فى العصور الوسطى أو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فى صدر الإسلام. ولكن نقطة الاختلاف الجوهرية تتمثل فى أثر هؤلاء فى العملية التراكمية المتصلة بتطور المجتمع إذ من المعروف فى العلوم الاجتماعية أن ثمة تفاعلا يتم بين الشخصيات السياسية أو الزعامات أو القيادات الفكرية وبين أوضاع مجتمعاتها وبين العصر الذى عاشت أو تعيش فيه، ومحصلة عملية التفاعل هذه هل تقودنا إلى عملية تراكمية فى تطور المجتمع أو تؤدى بنا لحدوث طفرات للأمام ثم تراجع للخلف فى إطار مبدأ الكر والفر المعروف جيدا فى التراث العربى..

المبحث الأول
الشخصية العربية وحقوق الإنسان

لا شك أن مفهوم الشخصية القومية بوجه عام والشخصية العربية بوجه خاص من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والاختلاف بين علماء الاجتماع ولكن رغم هذا فمن المسلم به أن ثمة عناصر مشتركة تؤثر فى الشخصية القومية العربية وتعبر عنها مما يجعل لهذه الشخصية ذاتا متميزة.

ولعل دراسة مفهوم الشخصية القومية يجب أن تأخذ فى حسبانها عددا من الحقائق التاريخية والثقافية فضلا عن طبيعة التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لكل مجتمع، ومن هنا يمكننا القول بوجود شخصية عربية متميزة استنادا لوجود عوامل مشتركة بين من ينتمون للعروبة وهذا لا ينفى وجود عناصر اختلاف بينهم وفقا لاختلاف طبيعة ومدى التطور الاجتماعى فى كل إقليم من المنطقة العربية.

وقد أسهب بعض الباحثين فى تحليل الشخصية العربية من خلال تحليل العناصر الثقافية والقيمة السائدة فى المجتمع العربى من حيث تأثير الإسلام، واللغة، والقيم مثل الكرم والشجاعة والشرف، والسلوكيات، والعوامل النفسية والعاطفية التى تؤثر فيها، والنظرة للمجموعات المختلفة والعلاقات داخل المجتمع مثل النظرة للجنس أو للأقليات ونحو ذلك.

وما يهمنا هنا هو إلى أى مدى أثرت، سلبا أو إيجابا، الشخصية العربية فى نظرة العرب لحقوق الإنسان. وأبادر إلى القول بأنه ليس من الممكن أن نخلص إلى نتيجة قاطعة بأن مجموعة سكانية معينة تميل إلى احترام حقوق الإنسان، فى حين مجموعة أخرى تأخذ موقفا عكسيا، فهذا النوع من المنطق لا يتسم بالعلمية ويعبر عن تميز بل وتعصب. ومن ثم فإن التحليل العلمى يقتضى أن ننظر للاهتمام بموضوع حقوق الإنسان فى ضوء ثلاثة أمور:

الأول: طبيعة التراث الثقافى بما فيه الدين فى المجتمع العربى.

الثانى: طبيعة التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

الثالث: طبيعة مفهوم حقوق الإنسان ذاته.

ولا شك أن التراث الثقافى العربى ارتبط فى تطوره ونظرته بالتراث الإسلامى منذ تفاعلت الحضارتان العربية والإسلامية وانصهرتا فى بوتقة شبه واحدة عبر مئات القرون. ومن ثم ورغم تميز المنطقة العربية داخل الدائرة الإسلامية الأوسع إلا أن العامل المؤثر كان هو التراث الثقافى الإسلامى وهو تراث أقل ما يقال فيه ، إن مفهوم حقوق الإنسان بالمعنى المتعارف عليه اليوم ، لم يكن يوليه اهتماما كبيرًا من الناحية العملية ، على نحو ما أوضحنا تفصيلاً فى الجزء السابق من هذا المبحث. أما طبيعة التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى المنطقة لعربية فقد تأثر بعوامل التخلف من ناحية والسيطرة الاستعمارية من ناحية أخرى وهذه العوامل بدورها لم تشجع على التفكير فيما يسمى بحقوق الإنسان كمفهوم

مستقل وواضح. هذا فضلا عن أن المفـهوم ذاتـه لم يتطـور فـى الفكـر السياسى إلا فى منتصف القرن العشرين وبصفة خاصة بعد قيام الأمم المتحدة. ولكن هذا لا ينفى وجود مظاهر للاهتمام بجوانب معينة مـن حقوق الإنسان فى التراث العربى والإسلامى علـى نحـو مـا أوضحنـا فى هذا المبحث . ولكن السمة الغالبة فى النظرة لحقوق الإنسان ربما كانت تغليب الحقوق الجماعية على مفهوم الحقوق الفرديـة باعتبـار أن ذاتية الفرد وتطوره تقتضى وجوده فـى مجتمـع وأن انتمـاء الفـرد المسلم هو للجماعة المسـلمة ومـن ثـم تم إعـلاء حقـوق الجماعـة علـى حساب حقوق الفرد.

تأثير ظروف التطـور التـاريخى فـى المنطقـة العربيـة علـى حقـوق الإنسان:

يعد تفسير الظواهر الاجتماعية تفسـيرًا علميـا مـن أصعـب الأمـور ذلك لأنه لا يمكن عزل عناصر هـذه الظواهـر ومكوناتـها عـن بعضـها البعـض نتيجـة للتأثـير المتبـادل والتفـاعل المسـتمر بـين عناصرهـا ، فالتعليم يؤثر على نمط القيم وهذه بدورها تؤثـر فـى تطـور التعليـم ، ومستوى التنمية يؤثر فى الأمرين ويتأثر بهما وهكـذا ، وفيمـا يتعلـق بأثر مرحلة التطور التاريخى على الواقع العربى يشير بعض الباحثين بوجه خاص إلى:

١ – تأثير واقع التجزئة العربية على حركة كل قطـر عربـى مـا أدى إلى بروز عوامـل تبعيـة ثقافيـة واجتماعيـة للخـارج مـن ناحيـة وتركز مصادر الثروة والسلطة فى يد قلة من ناحية أخرى.

٢ – إن الوضع التاريخى والحضارى فى المنطقة العربية أثر على الأداء العام والنوعى فى كثير من مجالات الحياة وكان أكثرها حساسية وتأثرًا التعليم والعمل والإعلام.

٣ – اعتمدت البنية الاجتماعية العربية على الجغرافية الطبيعية أكثر من تفاعلها مع الجغرافية البشرية أى اعتمدت على ما توافر من موارد طبيعية أكثر من الاستفادة من العوامل البشرية فأصبح الفرد العربى مستهلكًا أكثر منه منتجًا وبعبارة أخرى أكثر قابلية للتبعية منه للاستقلالية.

ويربط بعض لدارسين بين مرحلة التطور وبين حقوق الإنسان ويجعلون قيام الدولة العصرية شرطا أساسيا لضمان حقوق الأفراد والجماعات ، ومن ثم فإنه ما لم تقم دولة عربية عصرية فإنه يصعب تحقيق وضمان حقوق الإنسان فى المجتمع العربى ويرون أن استمرار الانتماءات القبلية والعشائرية فى بعض الأقطار العربية من أسباب ومقومات التخلف السياسى والحيلولة دون تطور حقوق الإنسان.

ولا شك أن طبيعة مرحلة التطور التاريخى فى المنطقة العربية التى ارتبطت بالصراع ضد ظاهرتين خطيرتين هما الظاهرة الاستعمارية والوجود الإسرائيلى وما بينهما من ترابط أثرتا فى التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة العربية. وفى التمتع بحقوق الإنسان من أكثر من زاوية:

١ – إن الدعوة لمناهضة الاستعمار ارتبطت بتقوية مفهوم الحقوق الجماعية على حساب الحقوق الفردية التى كان عليها أن تتراجع خطوات للوراء من حيث الأولوية والاهتمام بها.

٢ – إن الصراع العربى ضد إسرائيل والاستعمار الغربى لم يقتصر على النزال فى ميدان المعركة بل امتد إلى مجالات اجتماعية ونفسية ومنها سعى إسرائيل لتشويه الطابع القومى العربى ، وساعدتها القوى الغربية فى ذلك ، وانعكس الأمر بصورة سلبية أحيانا على المثقف العربى الذى اعتمد فى دراساته وبحوثه على الدول الغربية حيث عمدت الدوائر الثقافية والفكرية الغربية لتضخيم العناصر السلبية وإخفاء العناصر الإيجابية فى الشخصية العربية بل والاستفادة من بعض الدراسات التى قام بها باحثون عرب فى هذا الصدد.

٣ – ولكن من ناحية أخرى فإن احتكاك العرب بالدول الغربية وصراعهم مع إسرائيل أحدث هزة فى التاريخ العربى الذى سادته حالة من الركود والرضاء الذاتى لفترة طويلة خاصة فى العصور الوسطى ، وهذا فى ذاته يساعد فى إحداث التطور فى العالم العربى. ثم أثرت مرحلة التطور التاريخى بعد ثورة ١٩٥٢ والتوجه نحو الاشتراكية فى إذكاء مرحلة من الصراع الداخلى فى المنطقة العربية ، مما انعكس على مفاهيم حقوق الإنسان حيث تم التأكيد على الحقوق الجماعية والحقوق الاقتصادية للفرد على حساب الحقوق الفردية والسياسية.

ولا شك أن بعض المثقفين لعبوا دورًا سلبيا فى هذا المجال بتغذية الصراعات السياسية والطبقية ، وتأييدهم لهذا التوجه السياسى أو ذاك ، ومن ثم تغذيتهم للتيارات الداعية لأحادية التفكير وليس

للتعددية السياسية والفكرية ، والتى هى أساس مفهوم حقوق الإنسان واعتبر المثقفون الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان الفرد أو عن مفاهيم إنسانية عامة لا تتصل مباشرة بما سمى بقضايا المجتمع آنذاك أقرب إلى المفكرين المثاليين أو المنعزلين عن مجتمعهم وما يمر به من مرحلة التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وترتب على مرحلة التطور التاريخى والاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن تأخر الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان وحتى عندما تعرض له الباحثون والسياسيون فقد أعطوه أولوية متأخرة فى حين أن قضايا التحرر من الاستعمار ومناهضة إسرائيل وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الدولة الحديثة أخذت مكان الصدارة فى اهتمامات القيادات السياسية بل وأحيانا معظم القيادات الثقافية والفكرية فى العالم العربى ومن هنا برزت مقولة «إن من لا يملك قوت يومه لا يملك حريته». وبعبارة أخرى إن تحقيق التنمية لها أولوية على الاعتراف بالحقوق السياسية للإنسان ، ومن هنا جاء موقف دول العالم الثالث فى المحافل الدولية فى تأكيدهم على الحق فى التنمية ، فى حين عارضت الدول الغربية هذا المفهوم واعتبرته دخيلاً على مفاهيم حقوق الإنسان وأنه ليس حقا.

وهكذا برزت إلى حيز الفكر السياسى قضية أيهما أسبق التنمية أم الديمقراطية ، وقد أدى التطور السياسى بعد انتهاء القطبية الثنائية والتحول العالمى نحو الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان إلى ما يشبه

الحسم فى هذا الموقف . ففى خطاب أمين عام الأمم المتحدة فى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى انعقد فى فيينا فى يونية ١٩٩٣ أكد «أنه لن يمكن تحقيق تنمية دائمة بدون تعزيز ودعم الممارسة الديمقراطية وبالتالى بدون احترام وحماية حقوق الإنسان» «ويضيف د. بطرس غالى فى خطابه قائلاً «إن خلاصة الأمر هى أن الديمقراطية هى صمام الأمان لتحقيق السلام والاستقرار الوطنى والإقليمى بل والدولى ، وما حركة التاريخ إلا إثبات لذلك وشاهد عليه».

المبحث الثانى
مؤتمر فيينا والتصور العربى
حول حقوق الإنسان

فى إطار الإعداد للمؤتمر العالى لحقوق الإنسان عقد الاجتماع الإقليمى للدول الأفريقية فى تونس فى ٢ - ٦ نوفمبر ١٩٩٢ وقد نشطت فيه الدول العربية للاتفاق على تصور وخطة عمل تم اعتمادها بعد ذلك من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى اجتماعها الحادى عشر فى الفترة من ١٠ - ١٤ يناير ١٩٩٣ وإحالتها إلى مجلس الجامعة الذى قام بدراستها فى دورته التاسعة والتسعين فى ١٩ أبريل ١٩٩٣ وأصدر قراره رقم ٥٣٠٢ وأهم ما تضمنه:

(أ) الموافقة على تصور خطة عمل لموقف الدول العربية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المقرر عقده فى يونيه ١٩٩٣.

(ب) شكر الدول الأفريقية على استجابتها للموقف العربى بخصوص حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبى للأراضى العربية ومطالبة الدول الآسيوية أن تؤيد ذلك فى مؤتمرها الإقليمى الذى تقرر عقده فى بانجكوك الفترة من ٢٩ مارس - ٢ أبريل ١٩٩٣.

(جـ) مطالبة الدول العربية بأن تشارك على مستوى عال فى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان وأن تعمل على تضمين الموقف العربى فى الوثيقة النهائية له.

(د) الدعوة لعقد المؤتمر الوزارى العربى لحقوق الإنسان قبل نهاية عام ١٩٩٣ على مستوى وزراء العدل العرب وأن يقوم المؤتمر بدراسة نتائج المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان وانعكاساته على العالم العربى.

(هـ) حث الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتشجيع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان.

ومن الضرورى أن نشير لبعض عناصر التصور العربى لحقوق الإنسان وهو التصور الذى اعتمده مجلس الجامعة بقراره الصادر فى ١٩ أبريل ١٩٩٣. ولعل أبرز ما يميز هذا التصور هو تركيزه على:

١ – ضرورة التطبيق العالمى لحق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى أو السيطرة الأجنبية.

٢ – التأكيد على ضرورة احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم اتخاذ حقوق الإنسان وسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول.

٣ – إبراز أهمية الحق فى التنمية والترابط بين التنمية والمديونية والديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان.

٤ – الدعوة لاحترام الهوية الثقافية والدينية والحضارية للشعوب والأمم عند صياغة وأعمال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٥ – المطالبة بالتطبيق الشامل والموضوعى لمعايير حقوق الإنسان مع تجنب الانتقائية والازدواجية عند النظر فى معالجة موضوعات حقوق الإنسان.

٦ – الدعوة لمناهضة التمييز العنصرى وإدانة التطهير العرقى ومناهضة العداء للأجانب والعمل لحماية حقوق العمال المهاجرين.

وبعبارة مختصرة عبر التصور العربى عن الحقوق الجماعية للإنسان وعن المعاناة التى تواجهها الدول العربية فى المحافل الدولية عند بحث قضايا حقوق الإنسان لديها وعن خشيتها من التدخل فى شئونها الداخلية تحت شعار حماية حقوق الإنسان.

وينبغى أن نذكر بعض الملاحظات على القرار الذى أصدره مجلس جامعة الدول العربية فى دورته التاسعة والتسعين:

الأولى: أن القرار تمت صياغته من قبل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان واعتمد كما هو دون تدقيق. فرغم أن الدورة عقدت فى ١٩ أبريل أى بعد المؤتمر الآسيوى الإقليمى الذى انتهى فى ٢ أبريل ومع ذلك دعا قرار مجلس الجامعة العربية الدول الأعضاء للسعى لتضمين إعلان بانجكوك التصور العربى.

الثانية: أن القرار حث الدول العربية على الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتشجيع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ، وذلك فى الوقت الذى يدرك فيه أن معظم الدول العربية غير منضمة ، بل وغير متحمسة حتى لإصدار ميثاق عربى لحقوق الإنسان بدعاوى مختلفة فضلا عن رفض تلك الدول العربية الاعتراف بالمنظمات العربية غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان. وباختصار يمكن القول إن مجلس الجامعة العربية فى دورته التاسعة والتسعين

وعلى مستوى الوزراء لم يدقق لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون فى مشروع القرار الذى اعتمده ، والسابق إعداده منذ عدة شهور بواسطة اللجنة الدائمة العربية لحقوق الإنسان وبعبارة أخرى أن القرار اعتمد دون أن يكون لدى من وافقوا عليه النية الحقيقية لتنفيذه ، وقصارى ما قاموا به أن أحالوا الأمر لوزراء العدل.

الثالثة: إنه بإحالة موضوع حقوق الإنسان العربى لوزراء العدل وهو ليس موضوعا قانونيا فحسب بل هو موضوع له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأنه يمس أسس النظام السياسى فى كل دولة ، أقول بإحالته لوزراء العدل قصد مجلس الجامعة حصر مفهوم حقوق الإنسان فى إطاره القانونى المحدود وإحالته للفنيين لمناقشته مطولاً.

الرابعة: وهى أن القرار أشار إلى الدعوة لعقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان قبل نهاية عام ١٩٩٣ فى حين أنه سبق انعقاد مؤتمر عربى أول لحقوق الإنسان فى بيروت فى الفترة من ٢ – ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمى الأول لحقوق الإنسان فى طهران عام ١٩٦٨ وبعبارة أخرى أوضح قرار مجلس الجامعة انعدام وجود الذاكرة التاريخية لدى أجهزة العمل العربى.

الإعداد للمؤتمر العربى لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣:

اجتمع المكتب التنفيذى لوزراء العدل العرب فى ٢ أغسطس ١٩٩٣ للتشاور حول كيفية اتخاذ الإجراءات والخطوات لعقد المؤتمر

العربى الأول لحقوق الإنسان وفقا لما دعا إليه قرار مجلس الجامعة فى ١٩ أبريل ١٩٩٣ وكان رئيس المكتب التنفيذى هو المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل المصرى وضد فى عضويته وزراء العدل من تونس – العراق – الإمارات وسوريا. وقد قرر المجلس دعْوة الدول الأعضاء لتقديم الآراء والمقترحات التى يرون إدراجها فى جدول أعمال المؤتمر الوزارى العربى الأول لحقوق الإنسان المزمع عقده فى نوفمبر ١٩٩٣ ، وكذلك من سيدعى لحضور المؤتمر ، من غير الدول الأعضاء أى من المنظمات سواء حكومية أو غير حكومية ونحو ذلك ، كما طالب المكتب التنفيذى الدول العربية بتقديم دراساتها الخاصة بنتائج المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا فى يونية ١٩٩٣ وانعكاسات هذه النتائج على الوطن العربى ، وأن تتم موافاة الأمانة العامة للجامعة العربية بذلك قبل ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ ليتسنى إرسالها لجميع الدول ودراستها.

وقد تلقت الأمانة العامة ردودًا من كل من العراق – تونس – سوريا – الإمارات كما عبرت مصر عن مواقفها فى الاجتماع نظرًا لرئاستها للمكتب التنفيذى. وتتلخص أبرز مواقف الدول الأعضاء فى:

١ – ذهب العراق إلى أن مؤتمر فيينا اتسمت أعماله ونتائجه بنزعة نحو التدخل فى الشئون الداخليةّ للدول باسم حقوق الإنسان بما يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية ، وأكد العراق أهمية التمسك

بالخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية للأمة العربية فى قضايا حقوق الإنسان بما فى ذلك قضايا حقوق المرأة. وأوضح العراق أن خلق آليات قسرية فى ميدان حقوق الإنسان مثل إنشاء منصب مفوض سامى ، وإرسال مراقبين للدول ، يعود بالذاكرة لعهد الاستعمار ويؤدى إلى آثار سلبية على الأمن القومى العربى. واقترح العراق دعوة ممثلين عن المجلس الوطنى العراقى وجمعية حقوق الإنسان العراقية لحضور المؤتمر العربى لحقوق الإنسان (وهذه جمعيات حكومية). كما اقترح العراق تشكيل لجنة أو هيئة قومية لحقوق الإنسان تضم قضاة وشخصيات فكرية تقوم بتقديم النصيحة والمشورة إلى جامعة الدول العربية ، وتشكيل هيئة قطرية تضم قضاة وشخصيات فكرية تقدم آراء استشارية للحكومات العربية.

٢ – أما تونس فقد عبرت عن أن اجتماع مؤتمر فيينا إنما يعكس ميزان القوى الراهن فى العلاقات الدولية ، ولا يترجم الالتزام الحقيقى والكامل بالنسبة للتطلع الجماعى لحماية حقوق الإنسان فى المستقبل . وأن تأكيد المؤتمر على مبدأ العالمية يجب أن يبقى رهينة الأوضاع الوطنية والثقافية والتاريخية. وأن مبدأ الشمولية فى مجال حقوق الإنسان يتناقض مع التوجه الذى ساد فى المؤتمر بتبجيل الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن خطورة مؤتمر فيينا أنه اجتاز مرحلة وضع المعايير إلى مرحلة التنفيذ والمراقبة ، وهذا سيفتح الباب لشرعية التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، مما ينذر بأن تتحول حقوق الإنسان من هدف مشترك للإنسانية ، إلى أداة لخدمة الأهداف السياسية للنظام العالمى الجديد.

٣ – وأكد الموقف السورى على أهمية التمسك بالمبادئ المتضمنة فى التاريخ العربى والإسلامى ، لأن التراث العربى والإسلامى زاخر بكل القيم الفاضلة والمبادئ السامية لتحقيق التضامن العربى المنشود. وأشارت سوريا إلى خطورة ازدواجية وتعددية المعايير والمكاييل من خلال آلية حماية حقوق الإنسان وأبدت سوريا عدة ملاحظات صياغية على المشروع العربى لحقوق الإنسان مقارنة بالإعلان الإسلامى.

٤ – أوضحت الإمارات العربية المتحدة أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره فضلاً عن ارتباطه فى بعض البلدان بالاتجار بالمخدرات نما هى أنشطة تقوض حقوق الإنسان ، وينبغى على المجتمع الدولى أن يتخذ الإجراءات لتعزيز التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب ومنعه كلية. كما أوردت عدة ملاحظات صياغية على مشروع الميثاق العربى مقارنة بإعلان حقوق الإنسان فى الإسلام ، ولعل أهم المقترحات فى هذا الصدد ، المطالبة بحذف النص على أن «الشعب مصدر السلطات» وكذلك جعل حرية العقيدة والفكر مكفولة ولا يجوز تقييدها ، إلا بما ينص عليه القانون (أى الأخذ بمبدأ التقييد القانونى بخلاف المتعارف عليه فى هذا وهو أن القانون ينظم الممارسة للحقوق ولا يقيدها) ، كما طلبت الإمارات بحذف الإشارة للحق فى الإضراب.

٥ – سار الموقف المصرى على نفس نمط المواقف العربية الأخرى من التحذير من خطورة المعايير المزدوجة والتعبير عن الخشية من

استخدام حقوق الإنسان كأداة للتدخل فى الشئون الداخلية والتأكيد على الخصوصية الثقافية والحضارية للدول العربية.

كما أبرزت مناقشات المكتب التنفيذى ، فى الاجتماعين التحضيريين اللذين عقدهما ، اتجاه الدول العربية نحو قصر المشاركة فى المؤتمر على ممثلى الدول ، واستبعاد المنظمات غير الحكومية مع اختلاف فى أن يكون الاستبعاد كليًا أو أنه يمكن السماح لبعض المنظمات غير الحكومية المرشحة من قبل حكوماتها أى شبه الحكومية ، كما برز الاتجاه بأن يعقد المؤتمر فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٩٣ وأنه يمكن أن يصدر عنه إعلان حول حقوق الإنسان العربى وأن يكون هذا الإعلان بمثابة مرحلة نحو إصدار الميثاق العربى لحقوق الإنسان وأن هذا الإعلان ينبغى أن يكون مضمونه بنفس المضمون العام الوارد فى إعلان حقوق الإنسان فى الإسلام.

وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣ قامت المملكة العربية السعودية بإرسال مذكرة للأمانة العامة للجامعة العربية تقترح تأجيل عقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان إلى موعد آخر أكثر ملاءمة لأن الموضوع مازال قيد البحث والتقييم وجرى التشاور فى إطار المكتب التنفيذى الذى وافق على ذلك ، وهكذا أسدل الستار على فكرة عقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان إلى حين تغير الظروف فى مرحلة ما فى المستقبل.

المبحث الثالث
دلالات الموقف العربى
إزاء قضايا حقوق الإنسان

لا شك أن تطور الموقف العربى من قضايا حقوق الإنسان تحكمه ثلاثة اعتبارات:

١ – أهمية مسايرة المد العالمى فى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، ومن هنا نلمس كثرة التصريحات العربية حول هذا الموضوع ، وأن هذه الحقوق موضع رعاية واهتمام ، وفى نفس الوقت توجيه النقد للموقف الغربى الذى يتسم بالازدواجية ، واستخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية.

٢ – الحساسية العربية المتصلة بمبدأ الخصوصية الثقافية والحضارية ، والخشية الحقيقية سوء بين السياسيين أو معظم المثقفين من أن يؤدى مبدأ شمولية وعمومية مفهوم حقوق الإنسان إلى القضاء على هذه الخصوصية ، وما يتصل بها من تراث عربى وإسلامى له قيمه ومثله التى تختلف عن تلك السائدة فى المجتمعات الغربية. والواقع أن الحساسية حول الخصوصية ليست قاصرة على الدول العربية أو الإسلامية بل هى ممتدة لمعظم دول العالم الثالث وخاصة الدول ذات الحضارات العريقة وأيضا الدول التى لديها تنوع فى الأعراق والأجناس والأديان مثل الهند والصين.

٣ – طبيعة مرحلة التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى لم ترق بعد إلى مستوى يسمح بوجود مؤسسات قوية ومستمرة تحكم عمل النظم السياسية ، وتتيح الفرصة لتعدد القوى والاتجاهات والآراء ، فضلاً عن الظواهر الطارئة التى تزعزع استقرار بعض النظم مثل ظاهرة الإرهاب والتطرف.

ونتيجة للاعتبارات الثلاثة السابقة وتفاعلها ، فإن التوجه العربى، فى الوقت الراهن ، إنه مع الإقرار بأهمية أخذ مبادئ حقوق الإنسان فى الاعتبار فى النظم السياسية العربية ، فإن العمل يجب أن يكون هادئًا ومعتدلاً وليس فى شكل مؤتمرات ضخمة تمثل قوة ضغط حقيقية ، وتستغل إما من جانب الدول غير العربية أو قوى المعارضة داخل الدول العربية بما يؤثر على استقرار النظم العربية أو يدفعها لاتخاذ خطوات غير محسوبة أو أسرع مما تسمح به طبيعة مرحلة التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ولا ريب أنه فى مواجهة هذا الموقف الرسمى المتحفظ تجاه موضوعات حقوق الإنسان فإن المواقف الشعبية أكثر تقدما إذ تنشط المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وكذلك المنظمات القطرية ، فضلا عن اتحادات المحامين العرب ، والصحفيين العرب ، ومراكز الأبحاث والدراسات ومن ذلك الندوة التى نظمها المركز العربى للدراسات الإعلامية بالقاهرة فى ٢٧ – ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣ حول حرية الصحافة والإعلام وحقوق الإنسان فى الوطن العربى وشارك فيها ممثلون من عدة دول واتجاهات سياسية عربية مختلفة.

ولا شك أن الموقف الرسمى المتحفظ لمعظم الدول العربية ، وما هو ملموس أحيانا من تجاوز فى الممارسات الخاصة بحقوق الإنسان تدفع بعض التجمعات غير الحكومية لمواقف متطرفة فى الاتجاه العكسى وهو ما يتجلى أحيانا فى بعض تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والتى تكاد تتطابق مع تقارير منظمة العفو الدولية سواء فى الأسلوب أو المفاهيم أو الموضوعات ، وهذا فى ذاته لا يشجع الحكومات والنظم العربية ، إذ أنها تشعر بأن هذه المنظمات غير الحكومية لا تأخذ فى حسبانها طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولا تراعى الخصوصيات الثقافية والحضارية. هذا مع عدم إغفالنا بأن مبدأ الخصوصية لا يجب أن يتخذ تكأة للمساس بالحقوق الجوهرية والحريات الأساسية ، إنما هو خصوصية محدودة فى قضايا معينة لاعتبارات اختلاف القيم والثقافات ، وهى خصوصية تتجه أساسا إلى الممارسة والتطبيق ، وليس إلى المبادئ التى معظمها يتسم بالعمومية والشمول. وأيضا يجب ألا نغفل أن مبادئ حقوق الإنسان ترفع فى بعض الدول الغربية وتستغل لمآرب سياسية، ويتبع بشأنها معايير مزدوجة ، فهذه حقائق لا ينبغى على من يتصدى بالتحليل العلمى الموضوعى للظاهرة أن يغفل عنها أو يتناساها – ولكن فى نفس الوقت نؤكد على أهمية الاعتراف بحقائق أساسية تتصل بحقوق الإنسان وفى مقدمتها الحرية الإعلامية بصورها المتنوعة ، وهذه الحرية أصبحت تقتحم

المجتمعات بل والمنازل دون استئذان نتيجة للتطور التكنولوجى فى وسائل الإعلام والاتصالات ومن ثم فمن الضرورى أن يتطور فكر النظم العربية والمثقفين العرب للوصول إلى كلمة سواء تسمح بتحقيق تقدم ثابت ومستقر نحو الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها دون إحداث هزات عنيفة فى المجتمعات العربية.

بعد أن استعرضنا فى الصفحات السابقة كيفية تطور النظرة العربية لموضوع حقوق الإنسان فإنه من الضرورى أن نختتم هذا الفصل ببعض الملاحظات ذات الطبيعة العامة والتى أشرنا إليها فى ثنايا هذا الفصل وهى:

الأولى: أن العالم العربى مازال يعيش فى مرحلة من التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى لم تستقر بصفة دائمة كما أن مؤسسات تلك النظم مازالت فى طور التبلور والتكوين وهى المؤسسات التى بدونها يصعب الحديث الجدى والجاد عن موضوعات حقوق الإنسان.

الثانية: أنه رغم الملاحظة السابقة فإن قضية حقوق الإنسان سواء من حيث احترام هذه الحقوق أو من حيث التمتع بها ليست بالصورة السيئة التى تقدمها بعض أجهزة الإعلام الغربية أو التى يمكن أن تكون عليه الحالة نتيجة عدم وجود المؤسسات المستقرة التى ترعى مثل هذه الحقوق كما يحدث فى الدول الغربية بوجود المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باختصاصاتها الواسعة، أو بوجود

السلطة القضائية المستقرة والمستقلة و لتى تعد ضمانة حقيقية للحفاظ على تلك الحقوق، أو بوعى الشعب ككل أو المواطن الفرد بحقوقه وإصراره فى الدفاع عنها، أقوى رغم كل ما سبق فإن طبيعة الشخصية العربية والثقافة العربية تجعل حقوق الإنسان فى إجمالها موضع احترام وتقدير لحد كبير بما يتمشى مع طبيعة القيم السائدة ومرحلة التطور الاجتماعى..

الثالثة: أن موضوع حقوق الإنسان مازال يعانى من الناحية النظرية والعملية فى شتى بقاع العالم من ازدواجية المعايير من جانب وكيفية المواءمة بين الخصوصية والعمومية من جانب آخر وأن هذه الملاحظة لا تنطبق على الدول العربية أو على الدول النامية فحسب بل وعلى الدول المتقدمة أيضا ولعل فيما نقلته الأنباء الصحفية خلال مايو ١٩٩٤ عن خوف فرنسا على ثقافتها من سيطرة الثقافة الأمريكية وخوف فرنسا على لغتها وفرضها غرامة على من يستخدم مصطلحات غير فرنسية فى الاجتماعات التى تتم فى فرنسا خير دليل على حالة القلق والصراع ارتبط بالثقافات المختلفة وبعبارة أخرى عدم الوصول إلى حالة من لتوازن بين العمومية فى النظرة لمبادئ حقوق الإنسان وبين الخصوصية المرتبطة بتنوع الثقافات والحضارات..

الرابعة: الحساسية المتصلة باستخدام قضية حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول وبعبارة أخرى استخدام هذه القضية كأداة لخدمة أغراض السياسة الخارجية لدول

معنية تجاه بعض الدول الأخرى وفقًا لاعتبارات وظروف العلاقات الدولية.

الخامسة: أن اعتماد مجلس الجامعة فى دورته ١٠٢ الميثاق العربى لحقوق الإنسان يعد خطوة أولى نأمل أن تتلوها خطوات فى مسيرة الألف ميل من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان فى الوطن العربى. إذ أنه من المفترض وفقا للمادة ٤٢ من الميثاق أن يلى اعتماده من مجلس الجامعة وعرضه على الدول للتوقيع عليه من جانب كل دولة ثم تصديقها وعندما يكتمل النصاب وهو تصديق سبع دول عليه يبدأ دخول الميثاق حيز التنفيذ.